التنافس البريطاني - الفرنسي

يسهم هذا البحث في الكشف عن إحدى حقب تاريخ عمان الحديث، وهو محاولة لدراسة التنافس الدولي على هذا القطر في أكثر من عقدين من الزمن، منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ ظهرت الأهمية الاستراتيجية لهذا البلد على نحو خاص من خلال سلسلة النشاطات الاستعمارية التي بذلتها بريطانيا وفرنسا على حـــد سواء لبسط نفوذهما عليه .

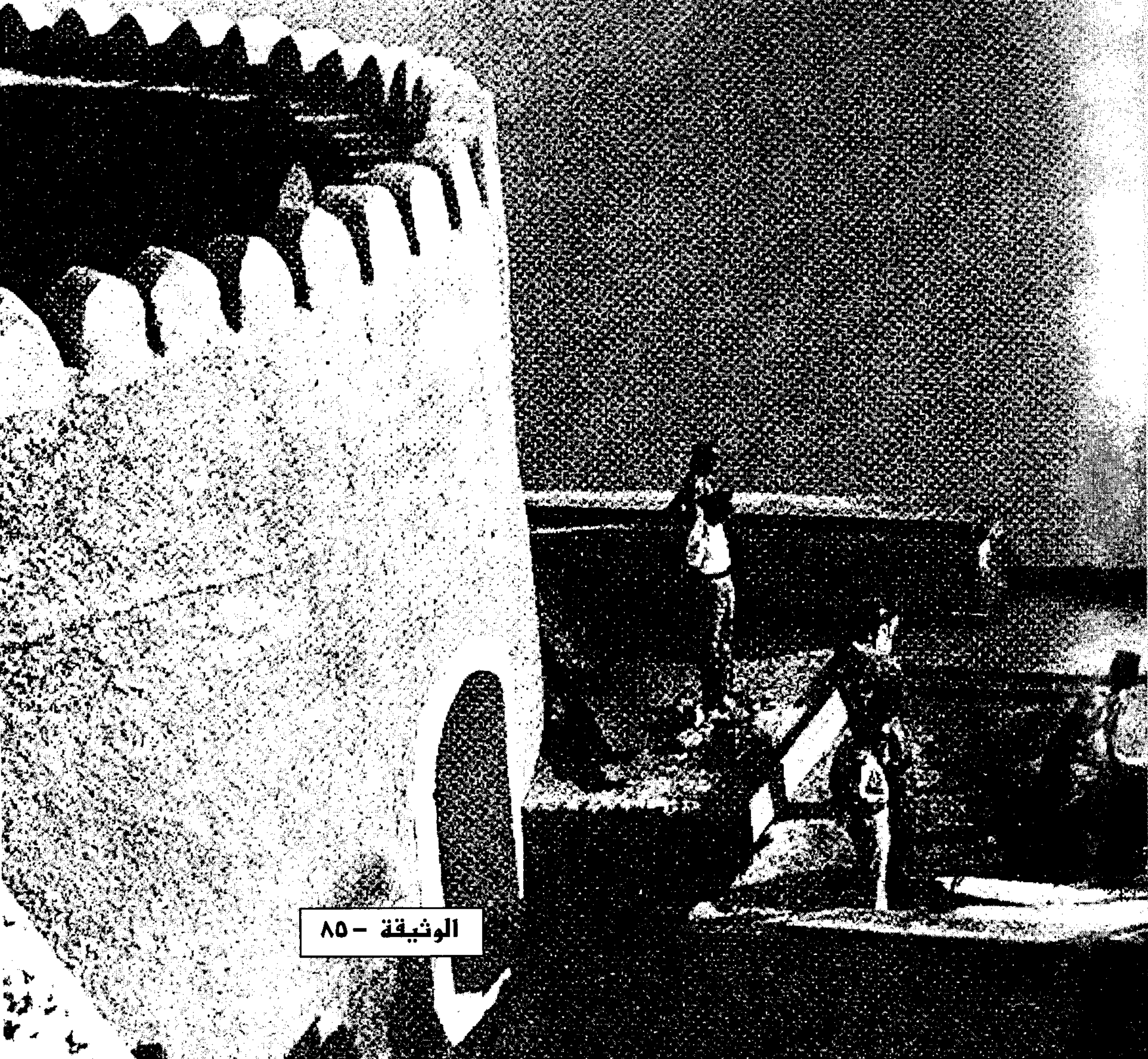
وإذا كانت بريطانيا قد انفردت بالسيطرة على الشرق والمحيط الهندي إثر سقوط إيل دي فرانس Ile de France (موريشيوس) آخر المعاقل الفرنسية عام ١٨١٠م[١]، فإنها وجدت نفسها مرة أخرى مقابل فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر



للسيطرة على عُمان ١٨٨٨ - ١٩٠٤م

(دراسة وثائقية)

بقلم رياض جاسم الأسدي



الوثيقة - ٨٥

وقد رأت حكومة السلطنة وبخاصة السلطان فيصل بن تركي (١٨٨٨ – ١٩١٣م) أن بالإمكان استثمار التطورات في العلاقات الدولية لصالحه، والسير بالبلاد في مجال جديد لرسم سياستها الخارجية ، فهل وفقت عمـان في مسعاها ؟ وهل استطاع السلطان أن يشتق لها طريقاً خاصاً بعيداً عن الحليف التقليدي بريطانيا؟ في هذا البحث سندرس نمو قوى الاستقلال في عمان تأكيداً على بذور الوعي الوطني لأبناء الأمة العربية .

الأوضاع العامة بعد تولي فيصل بن تركي السلطة في مسقط والمستجدات الدولية

وجد فيصل بن تركي أن سياسة والده تركي بن سعيد (١٨٧١ – ١٨٨٨م) غير مجدية في ضوء التطورات الداخلية في عمان ومستجدات الوضع الدولي، لعودة فرنسا إلى منطقة الخليج العربي وما يمكن أن تشكله من تهديد لمستعمرات بريطانيا في الهند والمحيط الهندي . وكان من الطبيعي أن تكون عمان نقطة تقاطع استراتيجية لكلا القوتين، فأعلنت فرنسا عن نيتها اتخاذ طريق جديد لضرب السيطرة البريطانية في الخليج العربي[٢] . راقب فيصل بن تركي الأوضاع عن كثب بعد تصاعد المعارضة القبلية في الداخل أثناء حياة والده، وازدياد الهيمنة البريطانية على حكومة مسقط ورغبة قبائل الداخل في التخلص من هذا الوضع[٣] . كان فيصل قد اكتسب خبرته الإدارية والسياسية أثناء عمله والياً لميناء صحار الذي يعد واحداً من أهم المعاقل لتثبيت السلطة في مسقط . واستطاع اكتساب مهارة في التعامل مع القبائل القلقة وغير الموالية للسلطة . ونتج عن هذا النجاح النسبي في إدارة شئون القبائل اهتمام والده السلطان به واعتماده عليه؛ على الرغم من أن فيصلاً لم يكن الابن الأكبر لديه

- كما هو مألوف في العادات القبلية في تولي الابن الأكبر المهام بعد والده - وهكذا أصبح فيصل نائبا للسلطان الأب وهو في الرابعة والعشرين من عمره[٤] .

كانت الأوضاع في عمان سيئة على العموم . فالعمانيون يعيشون في قرى صغيرة، غالباً ما يصيبها الجفاف . كما أن الاعتماد الرئيسي في الزراعة يقوم على (الأفلاج) التي هي عبارة عن قنوات داخلية لنقل المياه[٥]، وقد ولّد جفاف بعض الأفلاج صراعات قبلية دائمة . وفي الوقت نفسه فإن صادرات وواردات عمان كانت متذبذبة على نحو واضح، في حين نشطت تجارة السلاح العمانية فتراوحت بين ١٤,٤٠٠ جنيه إسترليني عام ١٨٩٥-١٨٩٦م و ٧٦,٥٠٠ جنيه إسترليني عام ١٨٩٨-١٨٩٩م[٦] . ومن الطبيعي أن تؤدي هذه القفزات في تجارة السلاح إلى إشعال الحروب القبلية على نطاق واسع .

تبين للسلطان فيصل بن تركي الخلل الكبير في سياسة والده إزاء القبائل المعارضة له . وبات من الصعوبة بمكان الاعتماد على دعم حكومة الهند مالياً وعسكرياً في كل المشكلات المعقدة التي كانت تعاني منها عمان، لذلك لجأ السلطان الجديد إلى أسلوب آخر في سياسته الخارجية بسبب سوء السياسة البريطانية تجاه عمان وتفاقم الأوضاع في الداخل، فعمد إلى نقل التعامل السياسي من بريطانيا إلى فرنسا التي أعلنت عن ضرورة أن يكون لها قنصل في مسقط لأن (شرف فرنسا يتطلب أن يكون لها قنصل لتسجيل المواطنين تحت الحماية الفرنسية[٧] . كما وجد فيصل أن مثل هذا الأمر قد يخفف من ضغط القبائل المعارضة التي طالما أعلنت أن الارتماء في أحضان بريطانيا هو خيانة للبلاد .

وأصبحت هذه القبائل مهيأة للثورة ما دام السلاطين تحميهم السفن البريطانية[٨] ولذا وجد فيصل أن الفرصة قد حانت لمهادنة قبائل الداخل من خلال التلويح لها بمعارضة الاستعمار البريطاني من خلال التقرب إلى فرنسا .

لقد صاغ فيصل بن تركي معادلته السياسية في الابتعاد عن بريطانيا والاقتراب من قبائل الداخل ووضع فرنسا في مواجهة للحد من النفوذ البريطاني، لكن ليست على هذا النحو من البساطة ؛ فالعلاقات الدولية أعمق وأعقد من أن يحيط بها عقل فيصل ومعلوماته . ولذلك فإن أول خطوة قام بها فيصل – على نهج الابتعاد عن بريطانيا – هي إقالة الوزير سعيد بن محمد المعروف بولائه للبريطانيين إرضاءً للتيار الأباضي المعارض(٩) . ثم أعقب هذا القرار بعقد صلح مع الشيخ صالح بن علي الحارثي زعيم منطقة الشرقية(١٠) .

حفز الصلح المعقود بين الطرفين السلطان فيصل إلى مد نفوذه إلى الرستاق معقل الاباضية التقليدي حيث يوجد أحد أقطاب المعارضة وهو إبراهيم بن قيس أخو الإمام عزاف بن قيس قائد ثورة ١٨٧١(١١) . وكان إبراهيم قد تحصن في قلعة عوابي التي احتلها منذ ٢ أيلول ١٨٨٨م وراح يدعو إلى الثورة من هناك(١٢)، وأبحر فيصل بن تركي في ١٨ أيلول من العام نفسه، أي بعد ستة عشر يوماً من احتلال الحصن من قِبل إبراهيم بن قيس، اصطحب فيصل معه أخاه محمداً وطحنون بن الشيخ زايد حاكم أبوظبي . وقد استخدم في حملته السفينة سلطاني، وبعد وصوله ميناء بركة حشد ٣٠٠٠ من رجال القبائل .

تقدم فيصل بلا مقاومة حاملاً معه ثلاثة مدافع لدك حصن العوابي القوي . وأثناء الزحف البري والبحري طالب رجال القبائل بدفع مرتباتهم . لكن فيصلاً لم يستجب بسبب الوضع المالي الرديء ؛ وعندئذ تمرد عليه حلفاؤه ورفضوا التقدم تجاه إبراهيم بن قيس بلا مقابل فاضطر السلطان إلى الانسحاب ليلاً . وهكذا بقي إبراهيم بعيداً عن المواجهة(١٣) . وبعد فترة قصيرة وصلت إليه تعزيزات عسكرية من الباطنة ففشلت حملة السلطان ضد الرستاق تماماً(١٤) .

أصبح وضع فيصل المالي أشد صعوبة بعد حملة الرستاق . وعلى الرغم من الرغبة في إحراز نصر دعائي وعسكري لتغطية سوء الأوضاع الاقتصادية وإضفاء

الهيبة على الحكم الجديد في مسقط، فإن النتائج جاءت على العكس تماماً، وكشفت بشكل لا يقبل الشك مدى الضعف الذي وصل إليه النظام السياسي في مسقط، وما التدهور المالي إلا جانب من أزمة شاملة . لأن هذا الوضع المزمن عانته عمان منذ أواخر حكم السيد سعيد بن سلطان في (١٨٠٤ — ١٨٥٦م) الحافل بالأحداث والتطورات لأكثر من نصف قرن من حيـــاة هذا العاهل الكبير[١٥] . وباتت أملاك دولة عمان وشرق أفريقيا تحت رحمة الأساطيل البريطانية التي فرضت عليه معاهدات تنازل فيها عن جزر كوريا موريا Koria Moria التي تعتبر من المراكز التجارية المهمة للدولة[١٦]، وفي حين مدت فرنسا نفوذها إلى جزيرة جوهانا Johanna وساحل شرق أفريقيا[١٧] وورث فيصل بن تركي كل التبعات التي ترتبت على انهيار دولة عمان وفصل جزيرة زنجبار الجناح الأفريقي الغني عنها، وما رافق ذلك من معارضة قبائل الهناوية بشكل خاص بزعامة عبد العزيز بن سعيد عم السلطان فيصل الذي كان يعارض السلطة في مسقط منذ زمن حكم السلطان تركي بن سعيد[١٨] . ولذا وجد فيصل أن من الضروري العودة إلى لعبة التحالفات القبلية لاحتواء الخطر الذي شكله عمه، فعمد مرة أخرى إلى تقوية تحالفه مع الشيخ صالح بن علي الحارثي في منطقة الشرقية ليؤمن عدم مهاجمة عبد العزيز بن سعيد لمسقط .

كتب عبد العزيز بن سعيد إلى إدوارد تشارلس روس Ross (١٨٧٢ — ١٨٩٢م) المقيم البريطاني في منطقة الخليج العربي[١٩] يسأله عن كيفية اختيار الناس حكامهم في هذه الظروف العصيبة بعد وفاة أخيه السلطان تركي بن سعيد ؟ وحينما لم يجد جواباً عاد للكتابة إليه من جديد، وعندئذ أجابه روس بشكل واضح : "أن هدف بريطانيا هو المساعدة على قيام نظام متوازن Stable Regime في عمان" وهو جواب يعني وقوف بريطانيا ضد أي تغيير في السلطة في مسقط خدمة لمصالحها[٢٠] . ورغم أن عبد العزيز بن سعيد شعر بأن البساط قد سحب من تحت قدميه غير أنه لم ييأس من المحاولة .

وفي ظل الأحداث المتلاحقة، ومن أجل ترصين جبهة القبائل بوجه التدخلات البريطانية حاول الشيخ صالح الحارثي عقد صلح بين فيصل وعمه عبد العزيز، لكنه لم يستطع أن يوفق بينهما بسبب خلافهما الشديد حول تولي السلطة في مسقط[٢١] . رد فيصل بن تركي على محاولات عمه للإطاحة به بالطلب من بريطانيا في (الاعتراف بسلطته رسمياً، لكن الأخيرة كانت متريثة كما هي سياستها في التعامل مع الأحداث المتسارعة في هذه الحقبة، وحتى انجلاء كافة المواقف المختلفة[٢٢] . وفي الوقت نفسه لم تكن ثمة معارضة لتولي منصب السلطان من قبل أخيه الأكبر محمد أو باقي أخوته مما أظهر نوعاً من التماسك الأسري . وبعد مناقشات مكثفة جرت في الدوائر الحكومية في الهند ولندن أصدرت بريطانيا اعترافاً رسمياً بفيصل بن تركي سلطاناً لمسقط في ربيع عام ١٨٨٩م بناءً علي توصيات المقيم البريطاني في الخليج وحكومة الهند، غير أنها لم تبلغه رسمياً إلا في نيسان عام ١٨٩٠م بسبب الأوضاع القبلية القلقة التي واجهت فيصل منذ عام ١٨٨٨م .

اتسعت رقعة الجبهة القبلية المناوئة للسلطة في مسقط بانضمام ولدي الإمام عزان بن قيس، حمود وسعود، إلى معسكر المعارضة، وقد تحالف هذان الأخيران مع حمود بن سعيد الجحافي الذي قدم من زنجبار لإعلان الثورة ضد فيصل بن تركي إذ زوده السلطان حمود حاكم جزيرة زنجبار بالمال والسلاح رغبة من الأخير في إحياء دولة عمان وشرق أفريقيا المنهارة[٢٣] .

وبالفعل فقد أعدوا العدة بالاتفاق مع عبد العزيز بن سعيد للهجوم على مسقط، ووصلت الجماعات الثائرة إلى منطقة عبرى غربي مطرح انتظاراً لوصول قوات عبد العزيز . لكن الشيخ صالح الحارثي حليف فيصل استطاع إغلاق الطريق بين محمد ومسقط وحال دون وصول قوات عبد العزيز، في حين أعلن رشيد عبد العزيز حاكم منطقة سمائل ولاءه للسلطان مما أحكم في سد المنافذ

المؤدية إلى مسقط . وهكذا نجد أن الشيخ الحارثي حليف لا يمكن الاستغناء عنه في مثل هذه الظروف[٢٤] .

لم يتبق أمام عبد العزيز بن سعيد إلا اختياران : إما الدخول في معركة غير متكافئة مع السلطان فيصل أو القبول بالمنفى والرحيل عن عمان كما هو شأن بعض معارضي السلطنة، إلى جانب راتب سنوي يخصصه السلطان[٢٥]، وقد اختار عبد العزيز بن سعيد الخيار الثاني .

يعد خروج عبد العزيز من الساحة السياسية في عمان تطوراً مهماً لصالح السلطان فيصل لما حظي به عم السلطان من اهتمام في الدوائر الحكومية البريطانية، وبخاصة من الكابتن بيرسي كوكس P.Z. Cox المعتمد السياسي في مسقط[*] حتى وصفته مراسلاته مع مرؤوسيه : بأن عبد العزيز بن سعيد هو "الرجل الثاني" في عمان[٢٦] . وفي الواقع فإن عدم رغبة بريطانيا في منح عبد العزيز أي دعم سياسي طوال تاريخه الطويل والحافل بمعارضة سلطة مسقط يعود بالدرجة الأساسية إلى تحالفات الأخير مع قبائل الداخل التي وجدت في القوى الأجنبية على العموم عدواً قائماً ضد مصلحة البلاد .

وهكذا جاء اعتراف بريطانيا بفيصل سلطاناً رسمياً تعزيزاً لسلطته الهشة في مسقط، وللوقوف بوجه قبائل الداخل . كما رتب هذا الاعتراف على السلطان الدخول في معاهدة جديدة مع بريطانيا وهي "معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة لعام ١٨٩١م Treaty of Friendship, Commerce and Navigation" .

وتعد هذه المعاهدة خطوة سيئة في طبيعة العلاقات القائمة بين عمان وحكومة الهند إذ ألغيت بموجبها المعاهدة المعقودة بين عمان وبريطانيا عام ١٨٣٩م[٢٧] . وعلى الرغم من أن أيتشسون Aitchison وصفها بأنها "أبقت على روح معاهدة ١٨٣٩" إلا أنها في الواقع تختلف تماماً عن سابقتها ؛ إذ

جاء بروتوكول ٢٠ آذار الملحق بها ترسيخاً لهيمنة بريطانيا على شئون عمان الداخلية والخارجية في آن واحد . فهو لا يقيم أي اعتبار للطرف الآخر ويلزمه دائماً الخضوع إلى مشيئته . وعلى أي حال فإن المعاهدة وقعت يوم ١٩ آذار ١٨٩١م بين فيصل بن تركي سلطان مسقط وإدوارد تشارلس روس المقيم البريطاني في الخليج، وتم التصديق عليها عام ١٨٩٢م . بيد أن البروتوكول الملحق بها في ٢٠ آذار يعد أكثر الجوانب خطورة في سياق المعاهدة، إذ نص بشكل صريح بأن السلطان وورثته "لا يؤجر أو يبيع أو يرهن أو يتصرف بأي شكل من الأشكال في أي أرض من بلاده لأية دولة أجنبية عدا بريطانيا العظمى"[٢٨] . ومن الصعب أن نتصور ثمة مفاوضات قد جرت فعلاً بين السلطان والمقيم البريطاني كما هو سائد في ظروف عقد أي معاهدة بين طرفين، بل يكفي أن نذكر بأن البريطاني توماس Thomas عضو مجلس السلطنة ونائب السلطان فيصل هو نفسه واضع بنودها[٢٩] .

أكدت معاهدة ١٨٩١م النفوذ البريطاني في عمان وأثبتت على نحو واضح إغلاق الأبواب بوجه القوى الأجنبية الأخرى التي تحاول أن تجد لها مجالاً للنفوذ في هذه المنطقة . وعلى الرغم من أن بريطانيا قد ربطت الكيانات في الخليج العربي بمعاهدات قبل ١٨٩١م إلا أن هذه المعاهدة أصبحت الإطار العام لمعظم المعاهدات التي عقدت في حقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى . وقد درجت الإدارة البريطانية على تسميتها بـ (الاتفاقات المانعة Exclusive agreements) .

وفي الوقت نفسه جاءت هذه الاتفاقات الاستعمارية تتويجاً لسياسة إدوارد روس في الخليج للحيلولة دون انفلات هذه الأقطار من قبضة بريطانيا . لقد كان منهج روس قائماً على عدم إجراء أي تبديل أو تغيير في السياسة الداخلية أو الخارجية لأقطار الخليج، وإبقاء الحال على ما هو عليه لأطول فترة ممكنة حفاظاً على طرق الملاحة واستمرار التجارة البريطانية . ولهذا فقد أثار وصول

التاجر الفرنسي المغامر شابوي Chapoy حفيظة روس وبخاصة بعد أن علم بضلوعه في عمليات تجارة السلاح في ساحل عمان (Trucial Coast) ساحل المقاومة العربية البحرية[٣٠] .

وجدت فرنسا في البداية : أن تولي فيصل بن تركي السلطة في مسقط واعتراف بريطانيا به هي (فرصة استغلتها حكومة الهند للتمركز بالبلاد والتدخل في شئونها)[٣١]، وأن هذا الوضع سيؤثر حتماً على خططها الاستعمارية الجديدة في المنطقة، وخاصة بعد الجهود المتواصلة التي بذلتها في استعمار مدغشقر والصومال الفرنسي ووسط الحبشة وصولاً إلى الهند الصينية في بحر عقد من الزمن ١٨٨٥ — ١٨٩٥م[٣٢] . وفي الوقت نفسه كان جوليوس فري Jules Ferry المسئول عن شئون المستعمرات الفرنسية قد حاول إنشاء خط ملاحي بحري بين فرنسا والخليج العــربي بتمويل من الحكومـة الفرنسية[٣٣]، كما أبدى ديلونكيل، أحد زعماء الجماعة الاستعمارية Colonial Party[٣٤] في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٨٩٢م، أبدى اهتمامه بضرورة أن يكون لفرنسا دور في الخليج العربي بشكل واسع وبخاصة في مسقط . كما دعا إلى أن يكون للحلف الفرنسي — الروسي أثره في شئون الخليج[٣٥]، وأن يقف بوجه السياسة البريطانية بشكل يحول دون استمرار هيمنتها في هــذه المنطقــة الحيوية لفرنسا[٣٦] .

أثمرت التطلعات الفرنسية إلى عمان في إرسال بول أوتافي Paul Ottavi إلى مسقط حيث وصلها في ٨ تشرين الثاني ١٨٩٤م [٥٥] . وقد استقبله السلطان فيصل باهتمام بسبب منح الحماية الفرنسية لبعض السفن العمانية، وكذلك للنشاط الدبلوماسي الذي بذلته فرنسا بشأن تأجير ميناء بندر جصة الذي يبعد خمسة أميال فقط عن جنوب مسقط ليكون محطة للفحم Coaling station لتزويد السفن الفرنسية .

حذر المسئولون البريطانيون في المنطقة من هذه المحاولات فأرسلوا البرقيات إلى حكومة الهند بهذا الخصوص مؤكدين ظهور سفن حربية فرنسية في الموانئ العمانية ولم تكن هذه التطورات مفاجئة للدوائر البريطانية[٣٧]، إذ رافق هذه الأحداث تسرب أنباء عن وجود اتفاق سري بين فيصل وأوتافي للتعاون فيما بينهما[٣٨]، كذلك إنشاء خط تجاري بحري فرنسي يمر بمسقط[٣٩].

اهتبلت الجماعات التبشيرية في شرق أفريقيا[٤٠] هذه الفرصة للتدخل في شئون عمان ولنقل نشاطها إلى مسقط . وكان لخشيتهما على مصالحهما السياسية والاقتصادية، وما يمكن أن يؤدي التبني المباشر من مواجهات لا تحمد عقباها . فقد اضطلع الأمريكان بهذه المهمة فكان المبشر صامويل زويمر Samuel Zwemer على اتصال دائم بالمعتمد البريطاني في مسقط، بل تحت حمايته الخاصة[٤١] كما زار المبشر الأمريكي جيمس كانتين James Cantin[٤٢] مسقط عام ١٨٩٠م لتكون مركزاً للتبشير إلى جانب البصرة والبحرين، وباستخدام الطب وسيلة دعائية[٤٣].

لقد طغى النشاط الدبلوماسي في هذه الحقبة على كل الأنشطة الأخرى واستطاع أوتافي إقناع السلطان فيصل بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه فرنسا في عمان وسياستها الخارجية على وجه التحديد ونصحه بتعيين الشيخ عبد العزيز بن محمد الرواحي سكرتيراً خاصاً ومترجماً للسلطان . وكان الأخير من أشد الموالين لفرنسا، وسبق له أن عمل مستشاراً لدى حامد بن ثويني سلطان زنجبار (١٨٩٣ — ١٨٩٦) لكن بريطانيا عملت على طرده من الجزيرة عام ١٨٩٣م بسبب نشاطاته المعادية لها وميله إلى فرنسا، فجاء إلى مسقط ليعمل بصفة منشي Munashi (كاتب) . بيد أن الرواحي لم يلبث أن تفوق في تأثيره على السلطان من وزيره سعيد بن محمد الموالي للبريطانيين . وأوحى الرواحي

إلى السلطان بإمكانية انتهاج سياسة جديدة بالتعاون مع نائب القنصل الفرنسي أوتافي بإزاء الهيمنة البريطانية . وقد عبر السلطان عن ذلك في رده على طبيعة الاتجاه الجديد للسياسة العمانية في قوله للكابتن كوكس : "إن الحكومة الفرنسية مساوية تماماً في الحقوق للحكومة البريطانية في عمان" مما أثار، وعلى نحو حاد، الدوائر الحكومية في الهند بشكل لم يسبق له مثيل! [٤٤] .

وبذلك يكون التنافس البريطاني — الفرنسي على عمان قد دخل مرحلة مختلفة .

موقف بريطانيا من انتفاضة القبائل عام ١٨٩٥م

بات من الصعب على حكومة مسقط السيطرة على تدهور الأوضاع العامة في عمان وبخاصة بعد الانتشار الواسع لتجارة السلاح في مسقط التي تعتبر من أكبر أسواق الشرق الأوسط في الاستيراد والتصدير[٤٥] . كما تدهورت العلاقات بين السلطان والميجور هيز سادلر Hayes Sadler المعتمد البريطاني في مسقط بسبب تقرب فرنسا من السلطان فيصل، فضلاً عن أن الكولونيل ولسون Wilson بصفته المقيم البريطاني في الخليج العربي لم يبذل جهداً في تلافي التدهور، وبقي يراقب التحركات في مسقط عن بعد على الرغم من الدعوة التي تلقاها من السلطان حول خطورة الأوضاع الداخلية في عمان، والتقارير الخاصة بحركة القبائل التي أبلغها سادلر إليه[٤٦] . ويمكن تفسير هذا الموقف بسبب ميل السلطان إلى الفرنسيين ومحاولته انتهاج سياسة خارجية جديدة .

إن رغبة السلطان فيصل بن تركي في التغيير لم تكن مقصورة على السياسة الخارجية وحدها، بل شملت سياسته الداخلية أيضاً . ولذلك حاول أن يغير من تحالفاته القبلية وبخاصة مع الشيخ صالح بن علي نفسه[٤٧] . وقام بفرض

رسوم جديدة على البضائع المستوردة إلى عمان عن طريق مسقط حيث تظاهرت قبائل الداخل ضد هذه الإجراءات وبخاصة جماعات المطوعة[٤٨]، التي كانت تؤيد الإمامة بشكل صريح[٤٩] . واتسعت جبهة المعارضة للسلطان بعد سلسلة من الاتصالات التي أجراها الشيخ صالح الحارثي ونجله الأكبر عبد الله مع مختلف قبائل الهناوية من الحرث والحبوس وبني رواحة وبني بطاش والعوامر وأخيراً أمر الحارثي بإغلاق طريق سمائل المؤدي إلى مسقط في كانون الأول عام ١٨٩٤م فارضاً شبه حصار على السلطان فيصل[٥٠] . وفي الوقت نفسه أرسل ولده عبد الله إلى الرستاق، إحدى أهم المراكز السياسية للإمامة في عمان، ولغرض التحالف مع سعود بن عزان بن قيس[٥١] .

تلقى التحالف القبلي العريض دعماً مالياً وعسكرياً مباشراً من سلطان زنجبار حمود بن ثويني (١٨٩٣ — ١٨٩٦م) الذي نشأ في عمان وبقيت تراوده فكرة عودة دولة عمان البحرية[٥٢] . وبعد زيارة وفد قبلي من عمان عادوا محملين بالهدايا مع ثلاثة مدافع وثلاثمائة برميل بارود[٥٣] . بيد أن البريطانيين حذروا السلطان من مغبة تدخله في شئون عمان .

واستطاع عبد الله بن الشيخ صالح اجتياح ضواحي مسقط بسهولة، بسبب التحصينات الرديئة للممرات المؤدية إليها، وبخاصة عبر وادي سمائل مما سهل الانقضاض على العاصمة . وعلى الرغم من اقتراح السلطان إجراء مفاوضات مع الشيخ الحارثي لتلافي الموقف، وقبول الأخير بها، إلا أن هذه المبادرة لم تمنع الثوار من التوغل في المدينة حتى حوصر السلطان في قصره[٥٤] . وفي ١٣ آذار وصلت السفينة الفرنسية ترود Troude من أبوك واستلمت أوامر للإبحار نحو مسقط[٥٥] . وقد طمأن أوتافي السلطان بقرب وصول المساعدة العسكرية . وبدأ نشاطاً فعالاً في إظهار نيات فرنسا الحسنة تجاه الحكم في مسقط[٥٦] . لكن السلطان، وبعد أن يئس من المساعدة الفرنسية، طلب مساعدة البريطانيين بعد أن وصل الثوار إلى قلعة الجلالي مقر السلطان الرئيسي،

وعندها خرج سادلر عن موقف المتفرج من الأحداث ليذكر السلطان بدور بريطانيا التقليدي في عمان، فقام بتحذير رؤساء القبائل الثائرة من نتائج أعمالهم[٥٧] . وفي الواقع أن السلطان لم يستفد كثيراً من هذا التحذير وتوجب عليه اللجوء إلى القبائل الغافرية، الجناح المناوئ للقبائل الهناوية التي يرأسها الشيخ صالح بن علي الحارثي وإبراهيم بن قيس وعدد من الزعامات المحلية . استجابت القبائل الغافرية لنداء السلطان وباشرت بالزحف على مسقط وقدر عددها بـ ٤٠٠٠ رجل[٥٨] . وعندئذ انسحبت قوات عبد الله بن الشيخ صالح بشكل غير منظم بعد أن دمرت البيوت وسلبت المحلات وحمل الثوار كل ما أمكن حمله فكانت حصيلة المعركة ٤٠ قتيلاً من رجال السلطان و٦٠ جريحاً، و٨٠ قتيلاً من الثوار و٨٠ جريحاً[٥٩] .

اعتقد فيصل بأن البريطانيين قد خذلوه في صراعه مع القبائل الهناوية، وبخاصة بعد أن فرضت عليه حكومة الهند تعويضات مالية للتجار الهنود الذين تعرضت مصالحهم للضرر أثناء الانتفاضة المسلحة[٦٠] . وفي الواقع فإن سياسة بريطانيا تجاه الأحداث في عمان اتسمت بالسلبية إلى حد بعيد ونتج عن تلك الإخفاقات ضعف عام في إدارة شئون الخليج العربي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وتعود أسباب ذلك في تقديرنا إلى اعتماد المسئولين في الإدارة البريطانية في هذه الحقبة على الولاءات الشخصية والمصالح الضيقة مع غياب شبه تام للمنهج السياسي الواضح، فضلاً عن ذلك سوء التقدير لحركة قبائل الداخل واعتبارها مجرد عصيان على السلطة، في حين أثبتت الأحداث أن التحركات هي نواة لظهور حركة تحرر وطني شاملة .

ظهر تخبط الإدارة البريطانية تجاه عمان في سرعة تغيير المعتمدين السياسيين في مسقط، إذ نلاحظ قيام خمسة معتمدين من ١٨٩٢ — ١٨٩٩م، بل إن أحدهم وهو وايت Whyte لم يستمر إلا بضعة شهور في منصبه[٦١] . في وقت كان الدكتور جياكر Jayaker غالباً ما ينوب عن المعتمد[٦٢] . وكانت

التقارير التي ترفع عن السلطان فيصل في غاية السوء إذ تصفه بالضعف والعجز ومحدودية سلطته واقتصارها على ميناء مسقط، وفي الوقت نفسه تصف قبائل الداخل بالقوة وإمكانية تهديد مسقط في أي وقت، وأن السلطان لا يستطيع البقاء في الحكم ما لم يقدم المال لها(٦٣) . وقد أوجدت هذه الحالة جواً من سوء الفهم لدى الإدارة البريطانية . لكنها على العموم كانت ترى في انتفاضة القبائل تهديداً حقيقياً لمصالحها في عمان، وأن تغييراً ما يجب أن يطرأ على العلاقات البريطانية العمانية فعلياً . وقد بدأ هذا التغيير عملياً حينما سمحت للقبائل الغافرية الموالية للسلطان بالاستحواذ على ٣٠٠ كيس من الأرز تابعة إلى التجار الهنود، في وقت كانت المجاعة تخيم على مسقط(٦٤) . كما قام الدكتور جياكر برحلة للاتصال بسعود بن عزان مرورا بمطرح لما عرف عنه من صلات واسعة ولغرض تهدئة الأوضاع بعد أحداث الانتفاضة(٦٥) . ثم تجلى تغير موقف بريطانيا من السلطان في بداية عام ١٨٩٦م حينما سعى البريطانيون إلى تقديم أسلحة ومساعدات مالية أثناء عصيان للقبائل في ظفار معلنين رغبتهم في تجديد استمرار الحماية البريطانية للحكم في مسقط(٦٦) .

وعلى الرغم من المبادرات البريطانية تلك، إلا أن السلطان فيصل عدها غير كافية لكبح جماح القبائل الثائرة إذا ما قورنت بموقف بريطانيا تجاه والده السلطان تركي بن سعيد(٦٧) . وحاول بعض الكتاب تفسير الأزمة بين فيصل وبريطانيا بأنها تعود إلى تصرفات جيل ما بعد إدوارد روس من المسئولين البريطانيين من رجال حكومة الهند في الخليج الذين اتسمت أعمالهم بالبطش والغباء وسوء الفهم !(٦٨)، أو إلى سوء تقدير فيصل لإمكاناته العسكرية والمالية . والواقع أن الأزمة ليست في الإدارة البريطانية، بل في تنامي الرغبة للاستقلال الوطني لدى عموم الشعب في عمان . ويمكننا أن نلمس هذا الاتجاه أيضاً في مراسلات المعتمدين البريطانيين، فعلى سبيل المثال : تساءل سادلر عما يمكن أن تمنحه الحماية البريطانية لعمان في حين يقف الشعب ضدها(٦٩) ؟!

استغل أوتافي الأزمة القائمة بين السلطان وحكومة الهند وكرس نفوذ فرنسا لدى حكومة مسقط فزاد من لقاءاته مع السلطان ليؤكد له "حريته الكاملة في تقرير سياسة بلاده الخارجية ومسئوليته الكاملة تجاه شئون عمان الداخلية"(٧٠) . لكن بريطانيا قطعت عليه الطريق من خلال الإنذار الرسمي(٧١) الذي وجهته إلى القبائل الهناوية الثائرة . لكن هذه الخطوات بقيت غير فعالة من وجهة نظر فيصل بن تركي الذي راح يسير قدماً باتجاه انتهاج سياسة جديدة، في حين استمر التخبط في السياسة البريطانية تجاه مسقط ؛ ولا أدل على ذلك من سلسلة الأخطاء التي قام بها المعتمد السياسي فيجان Fagan ١٨٩٧ — ١٨٩٩م حيال السلطان شخصياً . . وما نتج عن ذلك من تسارع في بناء العلائق بين السلطان وفرنسا(٧٢) . وبالفعل فقد وصلت السفينة الفرنسية ترود إلى مسقط بناءً على طلب أوتافي السابق(٧٣) الذي أصبح نداً حقيقياً للبريطانيين في عمان(٧٤) .

مظاهر النفوذ الفرنسي في عمان

أخذ الصراع البريطاني الفرنسي مظاهر مختلفة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، برزت من خلاله نقاط تقاطع ساخنة لا تقل أهمية عن أزمة فاشودة(٧٥) . وانعكست آثاره على عمان والأقطار المحيطة بها . كما استقطب قوىً دولية أخرى مثل ألمانيا وروسيا . ففي عام ١٨٩٤م زارت السفينة الألمانية كورموران Cormoran ميناء مسقط، كما أنشئت قنصلية ألمانية في بوشهر عام ١٨٩٧م وعين الطبيب رينهارت Reinhardt نائب قنصل(٧٦) . وفي عام ١٩٠٠ م زارت السفينة جلياك Giliak الروسية ميناء بندر عباس، كما ظهرت السفينة فارياج في مسقط عام ١٩٠١م، حيث سببت هذه الزيارات قلقاً لدى

السلطات البريطانية في الخليج العربي[٧٧] . وأنشئت في هذه الحقبة شركة خاصة تقوم بخدمات الملاحة بين أوديسا Odissa والخليج العربي .

كما حاولت روسيا إقامة قنصلية لها في مسقط[٧٨] . وإذا كانت روسيا أضعف من أن تواجه بريطانيا في منطقة الخليج العربي، فإن ألمانيا استمرت في جهودها الحثيثة في مواجهة بريطانيا في استراتيجية واضحة المعالم تدعى خطة زمرمان Zimmerman لضرب المصالح البريطانية في الهند عبر الخليج العربي[٧٩] . وعلى العموم فقد اتخذ النفوذ الفرنسي في مواجهة السيطرة البريطانية على عمان مظاهر معينة :

١ ـ مشكلة الأعلام الفرنسية :

وتعود جذورها إلى عام ١٨٦١م حين قامت فرنسا بمنح علمها إلى بعض السفن العمانية للحيلولة دون تفتيشها من قبل السفن البريطانية الباحثة عن الرقيق[٨٠] . وعلى الرغم من احتجاجات بريطانيا على هذه الترخيصات مراراً إلا أن فرنسا زادت من منح الأعلام وخاصة إلى سفن ميناء صور[٨١] . وفي بداية تسعينات القرن التاسع عشر أضحت هذه المشكلة خطيرة بسبب قيام السفن العمانية بممارسة تجارة الأسلحة .

وحينما ازداد عدد السفن المسقطية التي تحمل العلم الفرنسي، وقيام السلطان فيصل بتشجيع هذه الظاهرة بنفسه تقرباً لفرنسا، أصبحت بريطانيا في موقف حرج، لأن هذه السفن اكتسبت وضعاً شرعياً de jure من الناحية الدولية[٨٢] . لكنها لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء التحديات الجديدة، إذ بدأت بتعزيز وجودها في مشيخات ساحل عمان والبحرين، كما استولت على جزيرة قشم التي تسيطر على مدخل الخليج العربي . ولعل أفضل رد فعل بريطاني على فرنسا هو موقف كيرزن نائب الملك في الهند ١٨٩٩–١٩٠٥م : "سنعرض

الحماية البريطانية على مسقط وسنقول لفرنسا اذهبي أينما شئت !" ومع ذلك فإن بريطانيا لم تشأ أن تصعّد من الموقف أكثر مما يجب ولجأت إلى نهج المفاوضات طويلة الأمد[٨٣] طالبة من السلطان فيصل منع السفن العمانية من التعامل مع فرنسا والكف عن رفع أعلامها، ولكن فيصلاً لم يستجب وتابع السير في سياسته الرامية إلى التقرب من فرنسا يوماً بعد يوم[٨٤] . ولم تلبث فرنسا أن لجأت إلى أسلوب آخر في توكيد نفوذها في عمانٍ حيث بدأت بمنح الجنسية الفرنسية لبعض تجار ميناء صور فضلاً عن الأعلام والترخيصات . ومن الغريب أن يكون السلطان فيصل بن تركي ممن يباركون هذه السياسة . ناهيك عما أثارته من مخاوف في الدوائر الحكومية البريطانية[٨٥] لكونها – وعلى المدى البعيد – ستكون طبقة من التجار المحميين من فرنسا مقابل (البانيان والخوجا)[٨٦] الذين تحميهم بريطانيا . ويمكن تفسير موقف السلطان بعدم اكتراثه للنتائج التي يمكن أن تؤول من جراء التقرب من الفرنسيين . استند السلطان فيصل بن تركي في تأجير ميناء جصة إلى فرنسا إلى معاهدة عام ١٨٤٤م المعقودة بين فرنسا وعمان، وكذلك إلى الإعلان البريطاني – الفرنسي لعام ١٨٨٢م[٨٧] . ونشرت صحيفة جورنال دي ديبيت Journal de Debates خبر موافقة السلطان فيصل على تأجير ميناء جصة مستودعاً للوقود . وأعقب ذلك وصول السفينة الحربية الفرنسية سكوربيون Scorpion إلى مسقط وصور لتسهم في إخماد تمرد للقبائل في ميناء صور، تماماً كما كانت تفعل السفن البريطانية إبان حكم تركي بن سعيد .

أصبح حادث صور مدار بحث بين دلكاس Delcasse وزير خارجية فرنسا وإدموند مونسون E. Monson سفير بريطانيا في باريس لما أثاره ذلك من ردود فعل سلبية لدى لندن وحكومة الهند[٨٨] .

وهكذا تحركت هذه السلطات بسرعة لتسوية خلافاتها مع سلطان مسقط إذ وصل ميد M. J. Mead المقيم البريطاني في الخليج (١٨٩٧ – ١٩٠٠م)

إلى مسقط للتباحث مع السلطان شخصياً في محاولـة للحد من ميلـه إلى فرنسـا[٨٩] . وقد استغل فرصة تغيب أوتافي عن مسقط في زيارة لميناء جصـة حيث استقبله الشيخ الحاكم فيه بحفاوة بالغة[٩٠] . لكن مساعي ميـد باءت بالفشل وبات من الممكن الآن انتشارٍ ما يسمى بـ "أزمة مسقط" بين فرنسا وبريطانيا ومشكلة تخزين الفحم وقوداً للسفن الفرنسية في هذا الميناء القابع في أقصى المناطق مجهولية في الشرق[٩١] .

كتب ميـد إلى حكومة كلكتا مشدداً على نقض السلطان فيصل لمعاهدة ١٨٩١م والبروتوكول الملحق بها في ٢٠ آذار وحث اللورد كيرزن لاتخاذ إجراءات مناسبة إزاء هـذه التطـورات لضمـان مصالح بريطانيا في عمان[٩٢] وليس أدل على قوة نفوذ فرنسا في هذه الحقبة من أن السلطان فيصل قد أطلع بنفسه أوتافي على مضمون رسالتين بعث بهما المعتمد البريطاني في مسقط يستوضح فيهما حقيقة السماح لفرنسا بتأجير مستودعٍ للوقود في ميناء جصـة، وجواب السلطان الواضح في هذا المجال بأنه سمح فعلاً بإنشاء مخزن للوقود في آذار عام ١٨٩٨م أثناء زيارة السفينة سكوربيون إلى مسقط وهو شأن خاص[٩٣] .

قلق اللورد كيرزن من تضاؤل الهيبة البريطانية في الخليج العربي أمام التحديات الفرنسية الجديدة، وأوعز هذا التدهور بطبيعة الحال إلى سوء إدارة المسئولين البريطانيين في الخليج العربي وإلى ضرورة وقوف بريطانيا ضد القوى الأوروبية التي تحاول السيطرة على موانئ الخليج العربي من خلال إيجاد "حقوق شرعية Jurisdication" في داخلها ؛ في حين كانت روسيا تسعى للوصول إلى مياه الخليج العربي ووسط آسيا من خلال السيطرة على شمال فارس[٩٤] .

اختار كيرزن الكابتن برسي كوكس لمنصب المعتمد السياسي في مسقط، وهو شاب في الرابعة والثلاثين من عمره وقد امتلأ حماسة لتغيير الأوضاع لصالح

بريطانيا، بعد وصوله مسقط اجتمع بالسلطان فيصل ووضح له طبيعة العلاقات التي تربط عمان ببريطانيا كما حذره من تجاهل قوتها البحرية في الخليج[٩٥] واعتماداً على أسلوب (الترهيب) أجبر السلطان على إقالة سكرتيره الخاص وترجمانه الشيخ عبد العزيز بن محمد الرواحي، ومنعه من دخول القصر السلطاني . وحينما أخبر أوتافي بهذه الإجراءات المفاجئة التي (تمس هيبة فرنسا في منطقة الخليج)[٩٦] لم يستطع أن يفعل شيئاً مهماً إزاءها ؛ وبخاصة بعد توجه الكولونيل ميــد حاملاً معه مذكرة رسمية صادرة من حكومة الهند وتهديده باستخدام القوة، وتضمنت المذكرة ما يلي :

١ – عزل الشيخ عبد العزيز الرواحي عن منصبه .

٢ – دفع تعويضات إلى رعايا بريطانيا عن الأضرار التي لحقت بهم أثناء أحداث ١٨٩٥م .

٣ – إلغاء الضرائب الإضافية على الواردات إلى مسقط والعودة إلى النسبة السابقة ٣ ٪[٩٧] .

٤ – إبطال عقد إيجار بندر جصــة إلى فرنسا[٩٨] .

كان ميــد يفاوض السلطان من على ظهر السفينة الحربية إيكلبس Eclips التي يقودها الأدميرال دوجلاس Doglas قائد البحرية للهند الشرقية، وبأمر من اللورد كرزن نفسه، أصدر دوجلاس أمراً إلى السلطان بضرورة حضوره إلى ظهر السفينة خلال يومين، وإن لم يفعل ذلك سوف يكون مضطراً إلى قصف القصر السلطاني بمدافع السفينة . وتحت وطأة التهديد حضر السلطان إلى السفينة[٩٩] وأجبر على التوقيع على المذكرة علنياً[١٠٠] .

الضغوط البريطانية لم تضع حداً للنفوذ الفرنسي وبقي الصراع دائراً بين القوتين، إذ دعمت فرنسا أوتافي فجعلته قنصلاً عام ١٩٠٠م وزادت من

صلاحياته . كما أنها لم تتخل عن ميناء جصــة وبدأت بالمحافظة على كمية الفحم المخزون حتى بلغ ٥٠٠ برميل كبير[١٠١] . وشعرت حكومة لندن بوجه خاص بتفاقم الأزمة مع فرنسا ولذلك فقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية اعتذاراً رسمياً لفرنسا أعلنت فيه عدم معارضتها لإقامة مخزن للوقود في مسقط ! ومن ثم استطاعت بعد ذلك إقناع فرنسا بإقامة مستودع لها في المكلا في اليمن[١٠٢] .

٣ - محكمة لاهاي :

انتقل الصراع إلى الساحة الدولية بين بريطانيا وفرنسا . وعرض النزاع على المحكمة الدولية في لاهاي عام ١٩٠٥م . ويبدو أن فرنسا قد خسرت المعركة الدبلوماسية، إذ أدين القناصل الفرنسيون بحجة تشجيعهم تجارة الأسلحة . لكن السفن العمانية بقيت تحمل العلم الفرنسي، كما استمرت المعاهدات الفرنسية العمانية شكلياً[١٠٣] . وأخبر لارونص نائب قنصل فرنسا في مسقط الذي خلف أوتافي بأن (كل أسباب سوء الفهم قد زالت بعد أن فضت محكمة لاهاي كل المشكلات) التي حدثت بين الدولتين[١٠٤]، فحازت بريطانيا على نصر دبلوماسي، على الرغم من السماح للسفن العمانية بحمل العلَم الفرنسي، وفي الواقع أن فرنسا أصبحت تهتم بشمال أفريقيا وشرقها أكثر من عمان[١٠٥] وهكذا نجد أن عام ١٩٠٤م هو عام وفاق بين فرنسا وبريطانيا ؛ لأن ظهور ألمانيا كقوة منافسة في المجال الاستعماري حال دون استمرار التنافس البريطاني الفرنسي[١٠٦] .

أثر التنافس الدولي
على الأوضاع الداخلية في عمان

ترك التنافس الدولي آثاراً سلبية على مجمل الأوضاع الداخلية في عمان .

فقد أظهر السلطة في مسقط ضعيفة تماماً إزاء مستجدات القوى الدولية، وفي الوقت نفسه وقفت تلك القوى ضد قبائل الداخل بشكل أدى إلى زيادة التدهور الاقتصادي للبلاد . وعلى الرغم من أن جيلاً من المعارضة القبلية السياسية والمسلحة قد غادر الساحة وبخاصة بعد مقتل الشيخ صالح بن علي الحارثي في معارك قبلية في عام ١٨٩٦م ووفاة إبراهيم بن قيس عام ١٨٩٨م واعتزال عبد العزيز بن سعيد العمل السياسي ؛ إلا أن جيلاً آخر بدأ في التبلور في مواصلة الكفاح ضد سلطة مسقط[١٠٧] التي لم تستطع الوصول إلى أهدافها بسبب قصر النظر للسلطان فيصل وعدم إيلائه أهمية لقبائل الداخل بشكل جاد، ناهيك عن تغيير التحالفات القبلية وما ينتج عنها من مشكلات ساخنة، ومع ذلك فإن عيسى بن الشيخ صالح الحارثي استطاع أن يستقطب جماعات المعارضة وبخاصة بعد مقتل سعود بن عزان عام ١٨٩٩ من قبل أخيه حمود . فوصل الرستاق ونصب سعيداً النجل الأكبر لإبراهيم بن قيس والياً عليها عام ١٩٠٣م بعد أن هدأ من الخصومات القبلية[١٠٨] وخطب : "قد كنتم تحاولون معقلاً للمسلمين تقيمون فيه العدل، وقد مكنني الله من هذا المعقل فقبضته لكم حتى تصلوا، فإما تكونوا شركائي في الأمر وإما أن أخرج إلى بيتي"[١٠٩] .

لكن المجتمعين لم يصلوا إلى انتخاب الإمام[١١٠] . وهو وضع طالما عانت منه المعارضة القبلية وأدى إلى فرقتها[١١١]، أما السلطان فيصل الذي دأب على

مراقبة تجارة السلاح[١١٢] فقد أعاد وزيره المقال سعيد بن محمد، حليف الإنجليز إلى منصبه[١١٣].

لقد تعرضت عمان في هذه الحقبة إلى كوارث الجفاف والهيضة التي نشرت البؤس في مختلف المدن، حتى اضطر السلطان إلى شراء الأرز لعائلته وخدمه من خارج البلاد بسبب الجوع الذي أصاب العمانيين[١١٤]. وفي ظل هذه الظروف ارتفعت ديون السلطان لصالح بيوتات برشوتم المالية وشركائهم من التجار الهنود فبلغت ديونه ١٩٠,٠٠٠ ريال[١١٥]. وعندئذ وافق لبريطانيا على حق التنقيب عن الفحم في ميناء صور، ولم تجد المحاولات الفرنسية في عرقلة هذا المشروع[١١٦]، على الرغم من سريان الشائعات داخل عمان : "أن السلطان فيصل بن تركي بدأ يبيع مدينة صور للإنجليز[١١٧]. وعمل أوتافي على تحريض القبائل الهناوية في صور ضد بريطانيا، إلا أن برسي كوكس استطاع الوصول إلى الرفصة، المنطقة التي يقع فيها الفحم بصحبة أحد المنقبين الجيولوجيين في حين تحرك عيسى بن صالح الحارثي من الشرقية ورابط في مركز المشارقة لمراقبة الموقف ميدانيا". ويبدو أن كوكس حاول عقد اجتماع مع عيسى الحارثي، لكن الأخير رفض مقابلته[١١٨]. وأخيراً وافق السلطان فيصل على عدم السماح لأي حكومة أو شركة بالتنقيب عن الفحم ما لم يحصل على إذن مسبق من الحكومة البريطانية[١١٩]. وبعد قيام اللورد كرزن بزيارته عام ١٩٠٣م للخليج العربي، عقد السلطان مؤتمر (دربار) على ظهر السفينة هاردنج Harding التابعة للأسطول الهندي حيث قدم كرزن للسلطان فيصل وسام الصليب الأكبر Grand Cross تقديراً لخدماته للاستعمار البريطاني ودعوته إلى السير في ركابه[١٢٠] في حين خسرت السلطنة من سطوتها على الساحل الممتد من خور كلبا إلى دبـا بعد أن قررت بريطانيا اقتطاع هذه المنطقة إلى شيخ الشارقة[١٢١]. وجاء "الاتفاق الودي" الذي عقد بين بريطانيـا وفرنسا عام ١٩٠٤م لكي يضع كلا الدولتين على مشارف مرحلة جديدة للوقوف بوجه تنامي القوة الألمانية وظهور استراتيجية مقابلة وضعت مستعمرة الهند في

حسبانها من خلال ما يسمى بمشروع زمرمان الاستراتيجي الألماني المعروف، وعندئذ دخلت المنطقة في أعتاب مرحلة من التنافس الدولي للسيطرة عليها من جديد[١٢٢] .

الخاتمة

إن سياسة الاستقلال التي حاول السلطان فيصل بن تركي انتهاجها في هذه الحقبة من تاريخ عمان الحديث، ووقوفه بوجه السيطرة البريطانية، هي دليل واضح على رغبة هذا القطر في الاستقلال والتخلص من بريطانيا وسياستها الاستعمارية في المنطقة . وعلى الرغم من النتائج السلبية التي ترتبت على هذا الاتجاه، إلا أن عمان استطاعت أن تتلمس طريقها الوطني في بداية القرن العشرين .

أوضحت الأحداث المتشابكة أن الاستقلال الحقيقي لا يكون إلا من وحدة وطنية شاملة ورصينة، ولذا فإن هذا الهدف النبيل لم يتحقق في هذه المرحلة بسبب غياب الوحدة لدى قبائل الداخل، وانشغال العمانيين بصراعاتهم الثانوية التي لم تثمر عن مواقف سياسية ثابتة . إن تعارض المصالح القبلية، واعتماد حكومة مسقط على القوى الأجنبية ألحق بالبلاد ضرراً بالغاً، وبالتالي جعل منها أسيرة السيطرة البريطانية لعدة عقود .

رياض جاسم الأسدي
جامعة البصرة

الهوامش

١ — لمزيد من التفصيل حول الصراع البريطاني الفرنسي في الخليج العربي، أنظر : صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨–١٨١٠م)، بغداد ١٩٧٩ م، ص٢٨٢–٢٨٨ .

٢ — Khalid Al-Wasmi, Oman Eratre L`independance et L`Ocupation Colonial, (Paris, 1985) p. 176.

٣ — عن الدور السياسي للسلطان تركي بن سعيد، أنظر : رياض جاسم محمد الأسدي، تطورات عمان الداخلية وعلاقاتها الخارجية (١٨٥٦–١٨٨٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد. ١٩٨٨م)، ص١٠٨–١٤٢ .

٤ — W. Philhps, Oman a history (London, 1970) P. 148.

٥ — M. Graeme Bannerman, Unity and Disunity in Oman 1805-1920. A thesis of P.H. D (University of Wisconsin Madison,1976) PP. 10-11.

٦ — Briton Cooper Bush, Britain and the Gulf 1891-1914 (University of California Press, 1967) PP. 392, 393, 394.

٧ — مقتبس من : Al Wasmi, Op. Cit. P. 176.

٨ — المركز الوطني لحفظ الوثائق، صورة من مذكرة الأمانة العامة بجامعة الدول العربية في تشرين الثاني ١٩٥٤ حول إمامة عمان، تسلسل ١٩٨، عدد ٦٨، ص ١ .

٩ — J.E. Peterson, Oman in Twentieth Century (London. 1978) P. 29.

للتفاصيل في الإمامة الأباضية أنظر : سرحان بن سعيد الأزكوي العماني، تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، حققه ونشره عبد المجيد القيسي (دار الدراسات الخليجية، ١٩٧٦م) ص ص ٤٠–٥٥ .

١٠ — عن الدور السياسي للشيخ الحارثي، أنظر : الأسدي ؛ المصدر السابق، ص ص ١٢٨–١٣٢ .

١١ — للتفاصيل عن ثورة ١٨٧١، Bannerman, op.cit. PP. 75-80

١٢ – C.U. Aichison, a collection of treaties , Engagements and sanads relating to India and neighbouring Countries (Delhi, 1933) Vol. XI, P. 278 Part I. P. 526.

١٣ – J.G. Lorimer, Gazetter of the Gulf, Oman and Central Arabia (Calcutta, 1915) Vol. I, Part I, P. 526.

١٤ – نور الدين بن عبد الله بن حميد السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، طبعه وصححه أبو إسحاق إبراهيمي أطفلش الجزائري، جـ ٢، ص٢٨٠ .

١٥ – عن حياة وأعمال سعيد بن سلطان، أنظر : رودلف سعيد روت، سلطنة عمان خلال حكم سيد سعيد بن سلطان (١٧٩١–١٨٥٦م) ترجمة عبد المجيد حسب القيسي، (جامعة البصرة، ١٩٨٣م) .

١٦ – Aichison, op. cit. Vol. II P. 305.

١٧ – سمير محمد علي أبو ياسين، العلاقات العمانية البريطانية، (١٧٩٨–١٨٥٦) جامعة البصرة، ١٩٨١م، ص١٨٩ .

١٨ – السالمي، المصدر السابق، ص٨١١ .

١٩ – خلف روس لويس بلبي في الإدارة البريطانية للخليج العربي ، وقد استطاع أثناء فترة خدمته الطويلة أن يكرس النفوذ البريطاني في هذه المنطقة، وكانت سياسته تقوم على الحكم غير المباشر وما يسمى بمبدأ "عدم التدخل" ، للتفاصيل : روبرت جيران لاندن، همان منذ ١٨٥٦م مصيراً ومسيرا، ترجمة محمد أمين عبد الله (عمان، ١٩٧٠) ص ص ١٨٧–٢١٠ .

٢٠ – R. Komar, India and the Gulf Region (1858-1907) (India, 1965) P. 72.

٢١ – السالمي، المصدر السابق، ص٨١٢ .

٢٢ – Aichison, op. cit., P. 38.

٢٣ – G.N. Curzon, Persia and Persian Question (London, 1966) Vol. II, P. 438 ; Bannerman, op. cit., P. 38

٢٤ – Lorimer, op. cit., P. 528.

٢٥ – Kumar, op. cit., PP. 72-73.

* – بيرسي زكريا كوكس(١٨٦٤–١٩٣٧) وهو من أصل يهودي، وأحد أقطاب السياسة البريطانية في الخليج العربي، عمل في الصومال وبربرة ١٨٩٣–١٨٩٤ . نال ثقة اللورد كيرزن نائب الملك

في الهند فعينه معتمداً سياسياً في مسقط ثم مقيماً في الخليج العربي ١٨٩٩- ١٩٠٤م، شارك في الحملة البريطانية على العراق أثناء الحرب العالمية الأولى . للتفاصيل عن حياته وسياسته أنظر : Philyps Graves, The life of Sir Percy Cox (London, 1941) sec. I mp, PP. 19-55.

٢٦ – P.R.O., F.O : 248/701, from cap. P.Z. Cox to H.S. Barnes Esq., Secretary to the government of India in the Foreign department.

٢٧ – يغلب على معاهدة ١٨٣٩ الطابع التجاري، أنظر نصوصها ؛ Aitchison, op. cit., PP. 292-300.

٢٨ – Ibid, P. 317.

٢٩ – صورة من مذكرة الأمانة العامة، المصدر السابق، ص٣ .

٣٠ – لاندن، المصدر السابق، ص١٩٦ .

٣١ – (ع. ف) عمان وفرنسا، صفحات من التاريخ (مطابع تيب، باريس) مذكرة حول فتح قنصلية فرنسية في مسقط عام ١٨٩٢، ص١٣٨ .

٣٢ – Al-Wasmi, op.cit. P. 177.

٣٣ – لاندن، المصدر السابق، ص٢٢١ ؛ Al-Wasmi, op. cit., P. 178

٣٤ – كان لفرنسا برنامج للتوسع الاستعماري وقد وضع جوليوس فراي مذهب هذه السياسة، وتجلت على نحو متكامل عام ١٨٩٠م في لجنتي أفريقيا الفرنسية وآسيا الفرنسية .

ببير نوفن، تاريخ القرن العشرين، تعريب د. نور الدين حاطوم (لبنان، ١٩٦٩م) ص ص ٢٢-٢٣ .

٣٥ – لمزيد من التفصيل حول الحلف أنظر : Busch, op. cit., P.54

٣٦ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني – دراسة في العلاقات التعاهدية (بغداد، ١٩٧٨م) ص٣٣٠-٣٣٢ .

* * – ويعد أوتافي من أبرز الدبلوماسيين الذين عملوا في الشرق، عمل وكيلاً لفرنسا في زنجبار وقام بنشاط واسع ضد بريطانيا فيها .

٣٧ – Lovat Fraser, India Under Curzon and after (London, 1911) P. 87.

٣٨ – PR. O, F.O : 27/ 3530, Government of India Tel., in Feb. O, 1900.

٣٩ – (ع – ف) رسالة من أوتافي إلى وزير الشئون الخارجية في كانون الثاني ١٨٩٥، ص٥٥ .

٤٠ – نتيجة للصراع البريطاني – الفرنسي أنشئت في شرق أفريقيا بعثة فرنسية كاثوليكية Wa Franca Party وأخرى بريطانية إنجليكانية Anglican Party ولمزيد من التفصيل :
S.W. Zwemer, Arabia : The Cardle of Islam (New York, 1900). PP. 347-349.

٤١ – Ibd,P. 364.

٤٢ – وهو أحد تلامذة البروفسور لسينج Lissing ومن المهتمين بالتبشير في الجزيرة العربية .

٤٣ – عبد الله ناصر السبيعي، الإرسالية الأمريكية العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الخامسة (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، السعودية) ص١٣٠-١٣٢ .

٤٤ – P.R.O, F.O, 248/701: Letter from Cap. Cox to H.S. Barnes in 15th June 1901, P. 57.

٤٥ – Lorimer, Vol. I, op. cit., P. 303.

٤٦ – Bannerman, op. cit., P. 53.

٤٧ – السالمي، المصدر السابق، ص٢٨٤ .

٤٨ – المطوعة : جماعات قبلية مسلحة تتصف بالعنف والتشدد الديني .

٤٩ – J.B. Killy, Sultanate and Imamate in Oman, Chatham house memoranda (Oxford University, 1959) P. 7.

٥٠ – لاندن، المصدر السابق، ص٣٣٢-٣٣٣ .

٥١ – Bannerman, op. cit., P. 37.

٥٢ – أظهر سلاطين زنجبار وفي هذه الحقبة رغبة في الوحدة مع عمان على أن يكونوا هم الحكام فيها تخلصاً من المعونة المالية التي فرضت إثر الانفصال عام ١٨٦٢ .

٥٣ – Lorimer, op. cit.. P. 537.

٥٤ – لاندن، المصدر السابق، ص٣٣٤-٣٣٣ .

٥٥ – Lorimer, op. cit., P. 542.

٥٦ – Al-Wasmi, op. cit., P. 177.

٥٧ – R.W. Bailey, Records of Oman (Archive Edition, 1988) P. 556.

٥٨ – لاندن، المصدر السابق، ص٣٣٤ .

٥٩ – Bailey, op. cit., P. 669.

٦٠ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي – دراسة وثائقية (الرياض، ١٩٨١م) ص٣٦٢ .

٦١ – المصدر نفسه، ص٣٥٢ ؛ Busch, op. cit., Appendex H

٦٢ – المصدر نفسه، ص١٤٢ .

٦٣ – Bailey, op. cit., from F.A. Wilson, Political Resident in Gulf to the Secretary to the government of India foreign department, PP. 574-5.

٦٤ – Bannerman, op. cit., PP. 53-4.

٦٥ – Ibid, P. 54.

٦٦ – لاندن، المصدر السابق، ص٣٣٨ .

٦٧ – في عامي ١٨٧٨ و١٨٨٣ حاصرت القبائل السلطان تركي بن سعيد حتى اضطر إلى القتال بنفسه حول السور ولكن قيام السفينة البريطانية فيلوميل Philomal بإطلاق النار على المهاجمين ليلاً حالت دون سقوط السلطان في قبضة الثوار . للتفاصيل أنظر : الأسدي، المصدر السابق، ص١٣٥ .

٦٨ – لاندن، المصدر السابق، ص٢٣٢ .

٦٩ – Bailey, op. cit., from Hayes Sadier, Political agent of Muscat, TO. Col. F.A. Wilson, Political resident in Gulf, 10th, April 1895, P. 678.

٧٠ – مقتبس من : Al-Wasmi, op. cit., P. 177.

٧١ – نص الإنذار باللهجة العمانية الدارجة ؛ Bailey, op. cit., P. 681

"الإنذار إلى أكابر مشايخ أهل عمان بأن فيما بعد مهما يقع من خصومة منهم في حق السيد فيصل لا تترك الدولة المذكورة أحداً منهم يهجم على هاتيك البلدتين فننذركم بهذا الإشهار فإياكم بالتعدي على مطرح ومسكن وكفى إخباركم بذلك" .

٧٢ – Busch, op. cit., P. 69.

٧٣ – Lorimer, op. cit., P. 517.

٧٤ – Al-Wasmi, op. cit., P. 176.

٧٥ – منطقة في منابع النيل أصبحت نقطة تصادم استعمارية بين بريطانيا وفرنسا عام ١٨٩٨م . وكادت أن تقع حرب بين الدولتين .

٧٦ – Lorimer, op. cit., PP. 310-11.

٧٧ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص٣٣٠-٣٣٢ .

٧٨ – L. Fraser, op. cit., P. 187.

٧٩ – جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشئون العلمية، ترجمة : جعفر الخياط، (بغداد، ١٩٦٤) ص٦٥-٧٠ .

٨٠ – Regnald Coupland, The Exploitation of East Africa 1856-1890, The Slave Trade and scramble (North Western University Press, 1967) PP. 11-13.

٨١ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص٣٣٥ .

٨٢ – B. Tomas, Arab rule under Al-Busaid dynasty of Oman 1714-1937 (London, 1938) P. 44.

٨٣ – J.C. Hurewitz, Diplomacy in Near and middle East, a documentary record 1553-1914, (USA, 1950) Vol. II, P. 226-7.

٨٤ – (ع.ف) رسالة من أوتافي إلى هاتوتو وزير الشئون الخارجية في ٣ كانون الثاني ١٨٩٥م، ص١٥٣ .

٨٥ – جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٣٦٣ .

٨٦ – البانيان، التجار الهندوس، والخوجا، التجار المسلمون الهنود .

٨٧ – نص الإعلان : Aitchison, op. cit., Vol. Xi, X PP. 304-5.

٨٨ – Kumar, op. cit., P. 81.

٨٩ – Fraser, op. cit., P. 81.

٩٠ – (ع.ف) رسالة من أوتافي إلى وزير الشئون الخارجية في ٣ آيار ١٨٩٩، ص١٩٨ .

٩١ – Al-Wasmi, op. cit., P. 187.

٩٢ – Fraser, op. cit., P. 89.

٩٣ – Secret Enternal, to Lord Gearge F. –P.R.O., F.O. : 60 O 642, 1899 Tlamilton, P. 4.

٩٤ – Richard Schofield and Gerald Black, Arabian Boundries, Primary documents 1853-1927, Vol. I, Curzon`s analysis of British Policy and interests in Persia and the Gulf, 21 Sep. 1899, P. 4.

٩٥ — شركة الزيت العربية الأمريكية، عمـان والساحل الجنـوبي للخليج العـربي، (القاهرة، ١٩٥٢م) .
٩٦ — (ع.ف) رسالة من أوتافي إلى دلكاسا وزير الشئون الخارجية في ١١ آذار ١٨٩٩، ص١٩٧ .
٩٧ — فرض السلطان نسبة ٥ ٪ سابقاً .
٩٨ — P.R.O, F.O : 27/ 3530, Government of India, Tel, Feb. 1900, P. 57.
٩٩ — Fraser, op. cit., P. 88.
١٠٠ — P.R.O, F.O: 60 O 642, from Curson to Hamilton a secretary of State of India in 2 March 1899, P. 5.
١٠١ — (ع.ف) رسالتان من قبطان البارجة كيازال إلى وزير البحرية في ١٧ و٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٠ م، ص١٨٢ .
١٠٢ — عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، بريطانيا وإمارات الساحل العماني، ص٣٣٨-٣٣٩ .
١٠٣ — جان جاك بيربي، الخليج العربي، تعريب نجدت هاجر وسعيد العز (بيروت، ١٩٥٩) ط ١ ، ص١٩٩ .
١٠٤ — (ع.ف) رسالة من لارونص إلى روفيني وزير الشئون الخارجية في ١٤ كانون الثاني ١٩٠٥م، ص٣٣٣ .
١٠٥ — Komar, op. cit., P. 91-2.
١٠٦ — Al-Wasmi, op. cit., P. 178.
١٠٧ — شركة الزيت، ص٦٣ .
١٠٨ — السالمي، المصدر السابق، ص٣٠٠ ؛ شركة الزيت، ص٦٤ .
١٠٩ — المصدر نفسه، ص٢٩٩ .
١١٠ — عن الإمامة في عمان والمعارضة السياسية لنظام السلطنة في القرن العشرين، أنظر : لازم لفتة ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عمان، ١٩٥٥-١٩٧٥م، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة البصرة، ١٩٨٣) ص٣٥-٣٨ .
١١١ — Bannerman, op. cit., P. I.
١١٢ — Graves, op. cit., P. 86.
١١٣ — لاندن، المصدر السابق، ص٣٤٠ .
١١٤ — (ع.ف) تقرير أعده لارونص قنصل فرنسا في مسقط عام ١٩٠٢م، في شباط ١٩٠٣ .

١١٥ – لاندن. المصدر السابق، ص٣٣٧ .

١١٦ – P.R.O, F.O : 248/701, from P.Z. Cox to H.S. Barnes, secretary to the government of India 15 June, 1901, P. 3.

١١٧ – مقتبس من شركة الزيت، ص٧٠ .

١١٨ – Ibid, P. 4.

١١٩ – Scolifield, Arabian Boundaries, op. cit., PP. 115.

١٢٠ – W. Phillips, Oman a history, op. cit., P. 153.

١٢١ – للتفاصيل عن علاقة حكومة مسقط مع شيوخ ساحل عمان أنظر : Bailey, op. cit., P. IX. PP. 2-4, 19.

١٢٢ – للتفاصيل أنظر : لتشوفسكي، المصدر السابق، ص٦٥-٦٦ .

المصادر

١ – وثائق غير منشورة :

F.O. : Foreign office
F.O. : 248/ 701
F.O. : 27/3530
F.O. : 60/ 642

– وثائق دائرة السجلات العامة في لندن – وزارة الخارجية سلسلة غير متصلة في مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، بغداد .

- L`Omanet La France quelques lements OL` historic

(عمان وفرنسا)

– مراسلات مترجمة للقناصل الفرنسيين في الخليج العربي محفوظة في مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي – بغداد، مطابع تـــب، باريس، بلا تاريخ .

– المركز الوطني لحفظ الوثائق، صورة من مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بغداد .

٢ – الرسائل غير المنشورة :

– M. Graeme Bannerman, Unity and Disunity in Oman 1895-1920, Athesis of Ph. D (University of Wisconsin Madison, 1976)

– ذياب، لازم لفتة، المعارضة السياسية في سلطنة عمان ١٩٥٥–١٩٧٥، جامعة البصرة ، ١٩٨٣م .

- الأسدي، رياض جاسم محمد، تطورات عمان الداخلية وعلاقاتها الخارجية ١٨٥٦-١٨٨٨، بغداد، ١٩٨٨ .

٣ – مصادر وثائقية منشورة :

١ – Aichison, C.U, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries, (Delhi,1933) vol. II, IX.

٢ – Bailey, R.W. Records of Oman 1867-1947 (Archive Edition, 1988).

٣ – Hurewitz, J.C , Diplomacy in near and Middle East, a Documentary record 1535-1914 (USA 1956), Vol. II.

٤ – Schofield, Richard and Gerald Black, Arabian Boundaries, Primary Documents 1853-1957 (Archive Edition, 1988), Vol. I.

٤ – المصادر الأجنبية :

٥ – Al Wasmi, Khalid, Oman Entre L`Independence et L`Occupation Colonial (Paris, 1986).

٦ – Busch, Briton Cooper, Britain and the Gulf 1894-1914, (University of California Press, 1967).

٧ – Coupland, Reginald, the Exploitation of East Africa 1856-1890, The Slave Trade and the Scramble (Northwestern University Press, 1967).

٨ – Curzon, G.N., Persia and Persian Question (London, 1966), Vol. II.

٩ – Fraser, Lovat, India under Gurzon and after, (London, 1911).

١٠ – Graves, Phillips, The Life of Sir Percy Cox (London, 1941).

١١ – Kumar, R., India .. and the Gulf region, 1858-1907, (India, 1969).

١٢ — Lorimer, J.G., Gazetteer of the Gulf, Oman nd the central Arabia, (Calcutta, 1915) Vol. I.

١٣ — Philips, W.. Oman . . a History, (London, 1967).

١٤ — Unknown Oman, (Libanon, 1971).

١٥ — Peterson, J.E., Oman in Twentieth Century, (London, 1978).

١٦ — Thomas, B. Arab Rule Under Al-Busaid Dynasty of Oman, (1741-1937) (London, 1938) ; Zewemer, S.M., Arabia: The Cardel of Islam, (New York, 1900.

٥ — المصادر العربية والمعربة :

١ — إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨-١٩١٤، الرياض، ١٩٨٢م .

٢ — بريطانيا وإمارات الساحل العماني، دراسة في العلاقات التعـــاهدية، بغداد، ١٩٨٧م .

٣ — أبو ياسين، سمير محمد علي، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦، البصرة، ١٩٨١م .

٤ — العابد، صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧١٨-١٨١٠، بغداد ١٩٧٩م .

٥ — العقاد، د. صلاح، التيـارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، .

٦ — العماني، سرحان بن سعيد الأزكوي، تاريخ عمان المقتبس من كتاب كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة، حققه ونشره عبد الحميد القيسي، دار الدراسات الخليجية، ١٩٨٦م .

٧ — السالمي، نور الدين بن عبد الله بن حميد، تحفـة الأعيـان بسيرة أهل عمان، طبعه وصححه أبو إسحق إبراهيمي اطفلش الجزائري، القاهرة، جـ ٢، ١٣٤٧هـ .

٨ — بيربيي، جان جـــاك، الخليــج العربي، تعريب نجدة هاجـــر وسعيد الغـــز، بيروت، ١٩٥٩م، ط ١ .
٩ — روت، رودلف سعيد، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان، ١٧٩١-١٨٥٦، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، البصرة، ١٩٨٣م .
١٠ — قاسم، د. جمال زكريا، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٨٤٠ -١٩١٤م، القاهرة، ١٩٦٦م .
١١ — شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة، ١٩٥٢م .
١٢ — لاندن، روبرت جيران، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، عمان، ١٩٧٠م .
١٣ — لتشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، ١٩٦٤م

٦ — المجلات والدوريات :

- مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الخامسة، ١٩٨٢، السعودية .